معالي وزير الصناعة والتجارة الأستاذ محمد الأشول في حديث لـ 14 أكتوبر :

نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات لفخامة رئيس مجلس القيادة وأعضاء المجلس ورئيس مجلس الوزراء والشعب اليمني في ذكرى ثورة «14 أكتوبر»

وزارة الصناعة والتجارة تقوم بالدور الرقابي وضبط الأسعار عبر مكاتبها في المحافظات

يتحدث المواطن في عدن وباقي المحافظات المحررة عن ماهية اختصاصات وزارة الصناعة والتجارة في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل غير عادي, متسائلا عما في جعبة الوزارة من لوائح بإمكانها توقيف أي عابث بأسعار السلع الضرورية؛ وهناك جانب اختصاصي آخر يضع عددا من الاستفسارات حول متابعة وزارة الصناعة والتجارة لمجريات التجارة الالكترونية وتحديث أروقة وادارات الصناعة وعلاقتها بالمتغيرات العالمية.

لأجل ذلك وحتى تكون الصورة أوضح للمواطن أجرت صحيفة 14 أكتوبر لقاء مع الأستاذ محمد حزام الأشول وزير الصناعة والتجارة ودارت محاور أسئلتنا معه كالتالي:

لقاء / أشجان المقطري

المشاريع الإستراتيجية وعودة الشركات النفطية وشركات التعدين يضمن موارد من العملة الصعبة تعمل على تغطية أي عجز

أصدرنا مجموعة قرارات بإنشاء وحدة رواد الأعمال وتم توقيع اتفاقية تفاهم مع مجموعة من الحاضنات لرواد الأعمال

هناك تطور في بنية العمل المؤسسي بالوزارة من خلال إنشاء البوابة الإلكترونية

• هل لك أن تطلعنا على أبرز الإنجازات والقرارات التي اتخذتها منذ توليك مهام قيادة الوزارة لتنشيط الحركة التجارية والاستثمارية وإنعاش الاقتصاد الوطني في ظل الأوضاع الاستثنائية التي تمر بها بلادنا؟

أولا بهذه المناسبة العظيمة على شعبنا اليمني أرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات لفخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي وأعضاء المجلس ورئيس مجلس الوزراء والشعب اليمني بمناسبة ذكرى ثورة «14 أكتوبر» التي استعادت الإنسان اليمني وحررت كامل التراب الوطني من الاستعمار.

كان الاعتبار الأهم بالنسبة لنا هو البناء المؤسسي للوزارة وتفعيل مجموع الإدارات العامة ذات الضرورة الملحة، وهذا هو الإطار العام لعملنا، تم تفعيل الإدارات العامة وصدرت مجموعة قرارات بإنشاء مجموعة من الوحدات التي ستعمل نقلة نوعية في بيئة الأعمال «وحدة رواد الأعمال، وحدة تشجيع الصناعات التي تستخدم الطاقة النظيفة، وحدة التجارة الالكترونية، وحدة الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إدارة المعهد الصناعي والتجاري.....الخ».. بالإضافة إلى تفعيل اللجان والمجالس المتخصصة «اللجنة العليا لحماية المستهلك، لجنة إجازة المحاسبين، لجنة المخزون الاستراتيجي، مجلس التنمية الصناعية....الخ».. جميع هذه القرارات لها تأثير على الحركة التجارية، وما نشهده الآن من ارتفاع الأنشطة التجارية والاستثمارية يرجع بعضها إلى تلكم القرارات التنظيمية.

تطوير كادر الوزارة من خلال تدريب نوعي في الخارج والداخل «باستطاعتنا القول إننا أقمنا مؤسسة معتبرة في العاصمة عدن رغم حداثة إنشائها، حدث تطور في المنظومة الإلكترونية، وتكوين قاعدة بيانات متكاملة، أعدنا التواصل مع المؤسسات والجهات الدولية، وتم الحضور الدولي المعتبر للحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة في عدة محافل ومؤتمرات إقليمية ودولية.

تشهد المواد الغذائية ارتفاعا كبيرا في أسعارها نتيجة تدهور قيمة العملة المحلية الأمر الذي أثر بشكل سلبي على القوة الشرائية للمستهلك في ظل الوضع الاقتصادي والمعيشي الاستثنائي الذي تمر به بلادنا.

• ما هو الدور المعول على الوزارة تقديمه في ضبط الأسعار وعملية الرقابة؟

تقوم وزارة الصناعة والتجارة بالدور الرقابي وضبط الأسعار عبر مكاتبها في المحافظات، وهناك الكثير من القضايا تحال إلى نيابة الصناعة والتجارة، والحديث عن الاستقرار للسلع وأسعارها يتضمن شقين مهمين الأول توفر السلعة في جميع أنحاء البلاد، وألا تشهد انعداما أو احتكارا، وهذا ما تقوم به الوزارة على أكمل وجه من خلال منظومة تعاون مشترك مع القطاع الخاص والمكاتب، وهذا ما يعتبر مؤشرا مهما من مؤشرات استقرار السوق «الندرة والانعدام ترفع أسعار السلع إلى مستويات أكبر حتى من ارتفاع أسعار صرف العملة».

أما ما يتعلق بارتفاع أسعار الصرف وأثره على السلعة فهذا ضمن المعادلات الحاكمة للسوق ولا نستطيع إلا بمعالجة شاملة لكل الجوانب من استقرار أسعار الصرف إلى استقرار أسعار السلع وإمداداتها، هذا عن دور الوزارة الاجرائي، يبقى الدور التنظيمي المتعلق بإصلاح المنظومة الشاملة بداية بالاستثمار وتنشيط البيئة التجارية التي تضمن عبور الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى داخل البلاد وتحقيق النشاط الصناعي والتجاري الذي يخلق فرص العمل وتقوية آليه التصدير للسلع والمنتجات الوطنية بما يضمن تحقيق عوائد إيرادية جديدة تضمن وصول العملة الصعبة للأسواق وتعمل على استقرار أسعار الصرف.

جذب المشاريع الإستراتيجية وعودة الشركات النفطية وشركات التعدين يضمن موارد من العملة الصعبة تعمل على تغطية أي عجز في مجابهة عجز تمويل أسعار السلع بسبب توقف تصدير النفط واعتداء المليشيا عليه، هناك ضغوط كبيرة على أسعار السلع منها الخارجي والداخلي، الحل في استقرار سعر الصرف، وبالتالي أسعار السلع هو إعادة تصدير النفط وعودة الأنشطة التجارية والصناعية وعودة الاستقرار.

بعد توقف الصادرات النفطية بسبب استهداف المنشآت النفطية والإرادية من المليشيات الحوثية، ما هي التسهيلات الممكن تقديمها لتشجيع الأنشطة الصناعية والتجارية بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني خلال المرحلة الراهنة؟

- كما ذكرت أن إصلاح المؤسسات هو خدمة وتسهيل لأي عملية اقتصادية أو استثمارية وهذا الذي سعينا إليه منذ توليانا قيادة الوزارة، وبمجموعة من القرارات استطعنا تطويع بعض الصعوبات التي كانت حائلا أمام تنفيذ مهام التطوير، لدينا مجموعة قوانين وتعديلاتها ستحقق أثرا كبيرا على مستوى تأسيس الشركات وظهور أنواع مهمة منها «شركات الفرد الواحد والشركات القابضة».. أما على الجانب الصناعي فنعمل بجهد مضاعف لإعادة الدورة الصناعية عبر تشغيل المناطق الصناعية والتي ستمثل قاعدة تصنيع لتنظيم الإنتاج الصناعي في البلاد وتقديم الخدمات وكافة عناصر الإنتاج في بيئة واحدة وقريبة تمكن المصنعين من الاستفادة من الميزة الخاصة بالمناطق الصناعية. نعمل مع الشركاء الدوليين لتقديم دراسات وبحوث ومسوحات تساعد وتطور عمل القطاع الخاص، وهناك اهتمام متزايد بالمشاريع الصغيرة والأصغر، بالإضافة إلى مجموعة محفزات حكومية ستعمل على إعادة النشاط الاقتصادي إلى مستويات متقدمة وسيكون ضمن البرنامج التنفيذي الحكومي بالتعاون مع الوزارات المعنية بالأنشطة الإنتاجية، ومتابعة مباشرة من دولة رئيس مجلس الوزراء.

بالإضافة إلى مجموعة محفزات حكومية ستعمل على إعادة النشاط الاقتصادي إلى مستويات متقدمة، وسيكون ضمن البرنامج التنفيذي الحكومي بالتعاون مع الوزرات المعنية بالأنشطة الإنتاجية ومتابعة مباشرة من دولة رئيس مجلس الوزراء.

وأشار الأستاذ/ محمد الأشول- وزير التجارة والصناعة إلى أنه سيعقد لقاء مع سيدات الأعمال اللاتي حصلن على إجازة المحاسب القانوني والمتقدمات للامتحان لأجل المساندة والإفساح لهذا النوع من الأنشطة للاستدامة والتشبيك مع القطاع الخاص لاستيعاب ودعم المراجعات القانونيات.

• يشهد البحر الأحمر تهديدات مليشيا الحوثي على حركة الملاحة التجارية الأمر الذي أثر بشكل كبير في ارتفاع أسعار التأمين وتدفق السلع التجارية لليمن.. كيف تواجهون تلك التحديات وما الجهود الذي قامت بها الوزارة حيال ذلك، وهل أثرت التهديدات على المخزون الإستراتيجي للغذاء؟

- لم يعد تهديدا من المليشيا وإنما اعتداءات وقرصنة وحرب بالوكالة وتشويه السمعة الدولية لليمن وللمواطن اليمني.. لا أخفيك أن التحدي صعب وفي لحظة قد تجد الموانئ مقفلة أو تتعرقل عملياتها بسبب أي عمليات أو اعتداءات مجنونة، ارتفعت أسعار التأمين وتكاليف الشحن وهذا تسبب بارتفاع غير مدروس أو متوقع لأسعار السلع في الداخل. عدا الإضرار ببيئة الأعمال التجارية والاقتصادية.. أعترف أنها مواجهة صعبة وهذا الذي جعل الأسواق تضطرب والأسعار ترتفع حتى أسعار العملة ارتفعت بغير قيمتها الحقيقة لأن الناس عزفت عن الأعمال التجارية وذهبت إلى أسواق المضاربة كثيرة المخاطر والضارة بالاقتصاد وأسعار الصرف، ولا ننسى عقلية التخزين للعملات التي يقوم بها التجار خشية ارتفاع أسعار الصرف، بالتالي تؤثر هذه الصرفات على المخزون الإستراتيجي على المدى البعيد وأسعار السلع على المدى القريب.. مضيفاً بالقول: أنه ستعقد لجنة المخزون الإستراتيجي خلال هذا الأسبوع اجتماعها للوقوف أمام هذا التحدي، بالإضافة إلى مجموعة من الأنشطة المتعلقة بمسح المخزون والتواصل مع القطاع الخاص لضمان وصول الإمداد في الأوقات المحددة مع تكثيف النزول الميداني، وتحت عنوان الشراكة مع القطاع الخاص ستكون هناك مجموعة من الإجراءات المشتركة التي تضمن بقاء المخزون في المستويات الآمنة.

المواد الغذائية تشهد ارتفاعا في أسعارها بسبب تدهور قيمة العملة المحلية

- ما هو دور الوزارة في دعم المشاريع الصغيرة والأصغر وتعزيز دور الشباب وسيدات الأعمال للارتقاء بمستوى أعمالهم ومواهبهم وإبداعاتهم ليكونوا شركاء في التنمية والبناء؟

- المشاريع الصغيرة والأصغر هي البذرة الأولى لأي اقتصاد، وقد سعيت منذ اللحظة الأولى على نقل صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة إلى العاصمة عدن حتى يخضع للسلطة الشرعية. أصدرنا مجموعة قرارات وزارية بإنشاء وحدة رواد الأعمال وتم توقيع اتفاقية تفاهم مع مجموعة من الحاضنات لرواد الأعمال، ونعمل عبر وحدة رواد الأعمال على التطوير وتقديم الرعاية اللازمة. بالنسبة لسيدات الأعمال نعمل على إسناد هذا القطاع المهم لأنه يرتبط بالفئات الضعيفة والهشة.. مضيفاً بالقول : سأعقد لقاء مع سيدات الأعمال اللواتي حصلن على إجازة المحاسب القانوني واللاتي تقدمن للامتحان لأجل المساندة والإفساح لهذا النوع من الأنشطة والتشبيك مع القطاع الخاص لاستيعاب ودعم المراجعات القانونية.. مضيفاً بالقول: عملنا قاعدة بيانات بسيدات الأعمال وننظم فعاليات بشكل مستمر، تحت عنوان الشراكة مع القطاع الخاص ستكون هناك مجموعة من الإجراءات المشتركة التي تضمن بقاء المخزون الاستراتيجي في المستويات الآمنة.

وأضاف قائلاً: لدينا مشروع مع البنك الدولي والشركاء الدوليين على إنشاء نظام النافذة الواحدة ضمن أعمال لجنة تسهيل التجارة، والذي سيمثل نقلة نوعية في بيئة الأعمال على مستوى البلاد، نحن نعيش بعالم التكنولوجيا والتقنيات الرقمية الحديثة كيف تواكب الوزارة هذه الحداثة والسرعة في إنجاز المعاملات.

- ماهي أبرز الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوزارة للعملاء والتجار المستثمرين؟

- أود التذكير بما قلته بإنشاء وحدة التجارة الالكترونية وهذا مجال حديث في البناء التنظيمي للوزارة وسيكون مناطا بهذه الوحدة دور مهم في تطوير الأعمال عبر التجارة الالكترونية و تقديم المشورة القانونية التي تضمن توسع هذا القطاع في البلاد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المشتغلين في قطاع التجارة الالكترونية هم من رواد الأعمال والشباب وأصحاب المشاريع الأصغر.

ولفت إلى أنه: عملنا تطويرا في بنية العمل المؤسسي في الوزارة من خلال إنشاء البوابة الالكترونية التي تسير أعمال الوزارة بشكل آلي ودقيق وهي في تطوير مستمر، بالإضافة إلى مجموعة أنظمة خاصة متعلقة بنظام العلامات التجارية، ومنظومة متكاملة لبقية أعمال الوزارة وتحويلها إلى النظام الآلي.. مبيناً بالقول: إن لدينا مشروعا مع البنك الدولي والشركاء الدوليين على إنشاء نظام النافذة الواحدة ضمن أعمال لجنة تسهيل التجارة والذي سيمثل نقلة نوعية في بيئة الأعمال على مستوى البلاد، ومن خلاله يستطيع المستثمرون انجاز أعمالهم عبر بوابة الكترونية فيها كل الجهات الحكومية بداية من التراخيص إلى انتهاء المعاملات بالسجل أو الترخيص المطلوب، بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالأسواق والموارد والفرص المتاحة للاستثمار والقطاعات الواعدة.

*** كلمة أخيرة.**

في الختام من خلالكم أشكر قيادة «صحيفة 14 أكتوبر»، وجميع العاملين فيها ونعتبرها مؤسسة عريقة في الأعمال الصحفية وصانعة لمشهد سياسي وثقافي ومعرفي واقتصادي، كما أتمنى للصحيفة دورا رياديا في الأعمال الصحفية والتحقيقات وصناعة مشهد مغاير لما يعاني منه الواقع، وملء الفراغ بغياب صحيفة الثورة. «وفقكم الله وسدد على طريق الخير خطاكم».